القياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية المعدلة لاستبعاد اثر التضخم من القوائم المالية

Accounting measurement according to the adjusted historical cost of excluding the effect of inflation from the financial statements

لهبيل بوجمعة[1]، د. حروشي جلول[2]

[1] جامعة أحمد دراية – أدرار (الجزائر)، lahbil.boudjemaa@univ-adrar.dz

[2] جامعة أحمد دراية – أدرار (الجزائر)، har.djalloul@univ-adrar.dz

تاريخ الإرسال: 2020/05/04 **تاريخ القبول:** 2020/06/16 **تاريخ النشر:** 2020/06/30

ملخص:

يعد نموذج التكلفة التاريخية المعدلة أقدم وأشهر البدائل المطروحة لمعالجة اثر التضخم على البيانات المالية. ومن هنا تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى قدرة هذا النموذج في معالجة أخطاء إهمال التضخم عند إعداد البيانات المالية. وبعد إسقاط النموذج على المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة، يمكن القول أن نموذج التكلفة التاريخية المعدلة يعتبر نموذجا قادرا على علاج الاختلالات التي يحدثها التضخم أثناء حساب دخل المنشاة وقياس مركزها المالي. ولكن يبقى غير قادر على تصوير أصول المنشاة وفق القدرة الإنتاجية لها، وعدم كفاءة القياس وفق النموذج في ظل التغيرات في المستويات الخاصة للأسعار.

كلمات مفتاحية: قياس محاسبي ، تكلفة تاريخية ، تضخم، رقم قياسي عام للأسعار ، قوائم مالية.

تصنيفات JEL : M41, E31, D24

Abstract :

The revised historical cost model is the oldest and most popular alternative, to face the phenomenon of change in the general level of prices. we hence the problem of the study revolved around the ability of this model to address the errors of neglect of inflation of prices when preparing the financial statements. After dropping the model on the economic institution understudy can be said that the historical cost model is considered a model able to address the imbalances caused by inflation during the calculation of the income of the enterprise and measure its financial position, but remains unable to depict the assets of the Enterprise according to the productive capacity, and not Efficiency of measurement according to the model in light of changes in the special levels of prices.

Keywords: accounting measurement, Historical cost, Inflation, general index of prices, Purchasing power .

JEL Classification Cods : M41, E31,D24

المؤلف المرسل: لهبيل بوجمعة، **الإيميل:** lahbil.boudjemaa@univ-adrar.dz

المقدمة:

شهدت الفترة من سنة 1971 إلى يومنا هذا الكثير من الدراسات التي تتعلق بموضوعية المعايير المحاسبية. وقد تساءل البعض في أمر المحاسبة، هل افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد يعتبر افتراضا موضوعيا. كما أن الاتجاهات المعاصرة لتطبيق سياسات اقتصادية جديدة على المستوى الدولي أدت بشكل فعال إلى زيادة الاهتمام بالمعلومة المحاسبية. كما استوجب التطور الذي شهده المناخ الاستثماري، والذي طرح بدائل استثمارية استوجبت توفير معلومات محاسبية فعالة تساهم في اتخاذ قرارات استثمارية ناجحة. مما دفع إلى البحث عن بدائل للتخلي عن مدخل التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي. بغية تحقيق موضوعية المعلومات المالية المقدمة، لأنه في رأي بعض الاقتصاديين نجاح الأعمال يتوقف على صدق التقارير وصدق التقارير يتوقف على صدق المحاسبة وصدق المحاسبة يتوقف إلى حد كبير على صدق وحدة النقد المستخدمة (يسن، 2018، صفحة 107).

وهذا ما أدى إلى ظهور عدة اقتراحات عملية لمجابهة الظاهرة وصولا إلى اعتماد المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 والذي اقر بوجوب التقرير عن اثر التضخم أو التغير في المستوى العام للأسعار على البيانات المالية الختامية للمؤسسات الاقتصادية. تمحورت إشكالية دراستنا حول التساؤل التالي:

ما مدى فاعلية نموذج القياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية المعدلة في استبعاد آثار التغير في المستوى العام للأسعار على بيانات القوائم المالية والمحافظة على رأس المال؟

ولفك رموز هذه الإشكالية استعنا بالأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن تحديد اثر التضخم على مستوى المنشاة الاقتصادية ؟
- هل يؤثر التغير في المستوى العام للأسعار على مصداقية البيانات المالية المحاسبية ودورها في تجسيد دور المحاسبة في تقديم معلومات ملائمة للاستخدام؟

ولتحليل جوانب الموضوع استعنا بالفرضيات التالية:

- اعتماد الأرقام القياسية العامة لتعديل البيانات المالية للمؤسسة من شأنه التعبير عن أثر تغيرات مستويات الأسعار.
- اعتماد طريقة التكلفة التاريخية المعدلة من شانه تحديد الربح الحقيقي القابل للتوزيع والحفاظ على رأس مال المؤسسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة تصوير نموذج عملي تطبيق لمحاسبة التضخم على بيانات مالية حقيقية تخص مؤسسة اقتصادية محلية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء من الناحية العملية على احد بدائل القياس المحاسبي للتكلفة التاريخية. بغرض استبعاد آثار التضخم من القوائم المالية المحاسبية؛ مما ينعكس على عملية اتخاذ القرار.

منهج الدراسة:

استخدمنا في دراستنا المنهج الاستقرائي ومن أدواته الوصف والتحليل من خلال العرض النظري للنموذج، ثم محاولة تطبيقه على المؤسسة محل الدراسة و تحليل الجداول.

الدراسات السابقة:

دراسة بالرقي تيجاني 2008؛ القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم. هدفت الدراسة إلى التعرف على وظيفة القياس المحاسبي في ظل ظروف اقتصادية تتسم بالحركية وعدم الاستقرار مثل ما تحدثه ظاهرة التضخم. فمحاسبة التضخم فيما يتعلق بمستويات الأسعار ليس بالسهل خاصة فيما يتعلق باختيار الرقم القياسي المناسب والقيم المحاسبية الواجب إخضاعها للتعديل ودرجة الموضوعية التي توفرها البيانات المعدلة والاستعداد المهني للمحاسب لإجراء التعديلات اللازمة. فبالرغم من ذلك أصبحت المحاسبة للتقلبات في المستوى العام للأسعار من الأهمية بمكان بما يجعل إي حل لها حتى ولو جزئيا أمرا مرغوبا.

دراسة سي محمد لخضر 2017؛ أسس وقواعد التقييم المحاسبي. تمحورت الدراسة حول اعتبار أسس وقواعد التقييم الحالية محل خلاف بين المحاسبين. هدفت الدراسة إلى إبراز دور علم الاقتصاد في تطوير التقييم المحاسبي والأساليب الكامنة وراء تعدد بدائل التقييم المحاسبي. وصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها ضرورة استعمال نماذج أخرى بديلة للتقييم المحاسبي، وذلك انسجاما مع التغير في القدرة الشرائية للنقود وتجاوبا مع احتياجات المستثمرين و الأسواق المالية وغيرهما.

أما بحثنا هذا فارتأينا من خلاله الخروج عن الدراسات الإستبيانية من خلال تطبيق النموذج على إحدى المؤسسات الاقتصادية المحلية ومن خلاله يمكن استخلاص نتائج عملية للدراسة.

1- ماهية المحاسبة وفق التكلفة التاريخية المعدلة (المحاسبة عن تغيرات المستوى العام للأسعار)

يعد التغير في الأسعار من أهم المشاكل التي كانت ولا تزال تحضى باهتمام البحث المحاسبي، حيث من المعروف انه لا يوجد حتى الآن مبدأ متفق عليه ولا حتى موقف مهني موحد لمواجهة هذه الظاهرة، ويرجع ذلك إلى أن التغير في الأسعار هي ظاهرة مركبة وذات جوانب وتأثيرات متعددة (الوقاد، 2011، صفحة 276).

ويقصد بالتغير في المستوى العام للأسعار زيادة أو نقصان أسعار كل أو غالبية السلع والخدمات التي يتم تبادلها في الاقتصاد ككل، مما يؤدي إلى تغير في القوة الشرائية لوحدة النقد المتعامل بها. فارتفاع الأسعار بصورة عامة تعني التضخم (حنان، 2003، صفحة 60). و يتم قياس التغيرات في المستوى العام للأسعار باستخدام الأرقام القياسية العامة للأسعار (ابو داود، 2010، صفحة 165). حيث توجد عدة أرقام قياسية عامة يمكن الاعتماد عليها لقياس التغير في المستوى العام للأسعار مثل الرقم القياسي لإجمالي الناتج القومي أو الرقم القياسي لأسعار الجملة أو الرقم القياسي لأسعار التجزئة أو كما يسمى بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (حنان، 2003، صفحة 60).

أصبحت عملية مقارنة القوائم المالية المعدة وفق التكلفة التاريخية في ظل الفجوات التضخمية المتكررة بين فترة وأخرى غير صحيحة. إضافة إلى مساوئ ومخاطر إظهار أرباح صورية وتوزيعها ودفع الضرائب في ضوء تلك الأرباح الصورية مما يؤدي إلى اضطراب في قيمة رأس المال.

تعبر المحاسبة عن اثر التضخم في الحسابات وتعديل فرض ثبات الوحدة النقدية كمعادل عام للسلع والخدمات. تقوم هذه الطريقة على اعتماد تغير المستوى العام للأسعار كمقياسا للتضخم؛ حيث يمكن هذا المقياس من إزالة التضخم من الحسابات والقياس المحاسبي بوحدات نقدية ذات قوى شرائية متجانسة نسبيا. وتهدف محاسبة تغيرات الأسعار بشكل عام إلى تقديم معلومات أكثر فائدة من تلك المعلومات التي تقدمها القوائم المالية التاريخية (ابو عواد، 1991، صفحة 13). ترتكز هذه الطريقة على تعديل القوائم المالية التاريخية باستخدام الأرقام القياسية التي تعبر عن القوة الشرائية للنقد في تاريخ آخر قائمة مركز مالي.

1-1 معالجة المستوى العام للأسعار محاسبيا

أيدت سلسلة الدراسات المحاسبية السادسة عام 1962 وهيئة المبادئ المحاسبية في بيانها الصادر عام 1969 وهيئة معايير المحاسبة المالية 1974 ومعهد المحاسبين القانونيين في كندا عام 1975 ، الرأي بمعالجة أرباح وخسائر المستوى العام للأسعار في قائمة الدخل. حيث لاقى هذا الاقتراح القبول الأوسع من قبل هيئات المحاسبة. ومن أهم اقتراحات سلسلة الدراسات المحاسبية السادسة التي أصدرها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) ما يلي:

- يجب المحافظة على التكلفة التاريخية بهدف الإعداد الأولي للقوائم المالية.
- استعمال قوائم تكميلية للتقرير عن اثر تغير مستوى الأسعار عن طريق السحب إلى الأمام أي بتاريخ آخر ميزانية.
- تعديل القوائم المالية يتم باستخدام الرقم القياسي للأسعار.
- تنعكس أرباح القوة الشرائية وخسائرها على صافي الربح للفترة المحاسبية المعنية.
- يمكن تعديل قائمة الدخل عن طريق استخدام الرقم القياسي المتوسط من اجل السنة أو باستخدام الرقم القياسي الربعي إذا كانت العمليات موسمية باستثناء الاستهلاك الذي يعتمد على القيمة المعدلة للأصل.

يتم سحب القوائم المالية إلى الأمام ، مما يجعلها مقيمة بوحدات نقدية متجانسة مما يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة (القاضي و حمدان، 2007، صفحة 378).

2- تعديل القوائم المالية لشركة تضامن البركة لسنة 2016- دراسة حالة

بعد استعراض أهم قصور القوائم المالية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية في تمثيل الوضع المالي للمؤسسة. وضرورة تعديل القوائم المالية في ضل تغير المستوى العام للأسعار؛ وما يحققه من أهداف بالنسبة لمستخدمي هذه القوائم. سنقوم بإسقاط ذلك من ناحية عملية بدراسة حالة شركة تضامن البركة الناشطة بوسط مدينة ادرار لمالكيها الإخوة البركة نشاطها الأساسي الأشغال العمومية والبناء إضافة إلى التجارة المتعددة و نقل البضائع على كل المسافات . تأسست المؤسسة في سنة 2002 برأس مال قدره (8700000.00 دج). وهذا من خلال تعديل القوائم المالية للشركة لسنة 2016 باستخدام أحد المداخل المحاسبية المقترحة لمعالجة آثار التضخم على القوائم المالية للمؤسسة؛ والمتمثل في طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة نظرا لمزاياها الحسنة وشمولية التعديل الذي تقترحه. مستعينين بالأرقام القياسية العامة للاستهلاك. حيث يمثل إحدى الطرق والاقتراحات التي وردت في المعيار المحاسبي الدولي رقم Ias 29 المتعلق بالتقارير المالية في الاقتصاديات ذات معدلات

التضخم المرتفع التي بإمكانها التأثير على صحة البيانات المالية المقدمة من طرف المنشات الاقتصادية. نقوم بتعديل قائمتي الدخل والمركز المالي لما لهما من أهمية كبيرة لجميع مستخدمي المعلومات المالية للمؤسسة.

2-1 التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية في القوائم المالية لشركة تضامن البركة

التمييز بين البنود النقدية والبنود غير النقدية هو إجراء ضروري مقبول عموما في محاسبة المستوى العام للأسعار. فكما يشرح "شامبرز" تنبع أهمية التمييز بين البنود النقدية والبنود غير النقدية من أن كلا منهما يواجه مخاطر مختلفة. فالاحتفاظ بالأصول النقدية يعرض لخطر تغيرات القوة الشرائية لهذه البنود النقدية. أما الأصول غير النقدية فإنها عرضة إلى التأثيرات ولكن في الاتجاه المعاكس. كما أن الأصول غير النقدية هي عرضة لمخاطر التغيرات في إنفاق المستهلكين والتكنولوجيا. (حنان، 2003، صفحة 82) .

البنود النقدية من الأصول والخصوم هي تلك البنود التي تبقى مبالغها ثابتة لسبب قانوني أو تعاقدي معين وبالتالي فإنها لا تتغير بتغير المستوى العام للأسعار (طالب، 2016، صفحة 488).

أما في شركة البركة فسنقوم بالتمييز بين بنودها النقدية وغير النقدية وفق الجدول الموالي:

جدول رقم (01): التمييز بين البنود النقدية وغير النقدية في قائمة المركز المالي لشركة تضامن البركة

الأصول	الخصوم
البنود غير النقدية	
الأصول الثابتة الأراضي – المباني – معدات الإنتاج – معدات النقل– تثبيتات قيد الإيجاز **الأصول الجارية** المخزونات :البضاعة –المواد الأولية – منتوج تام – الأعباء المعاينة مسبقا– ودائع و كفالات مدفوعة	**الأموال المملوكة:** – رأس المال الاجتماعي المكتتب
البنود النقدية	
الحقوق تسبيقات على الاستثمارات – تسبيقات على المخزونات– حقوق على الشركاء و الشركات الحليفة– حقوق على العملاء – نقديات الضرائب القابلة للاسترجاع– الأرصدة في الحسابات البنكية – النقدية في صندوق المؤسسة .	**رأس المال:** الأموال الأخرى – الاحتياطات –إعانات الاستثمار– فرق إعادة التقييم – مساهمات الأفراد– مؤونات الأخطار والتكاليف– الأرباح غير الموزعة. **الديون :** موردو التثبيتات – موردو المخزونات– ديون اتجاه الشركاء و الشركات الحليفة– أوراق الدفع – حسابات الأصول الدائنة– أجور المستخدمين – الضرائب والرسوم المستحقة – الحسابات الأخرى الدائنة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (رضوان حلوه حنان ، ص 83. ومحمد سي لخضر ص 128)

2-2 تعديل قيمة الأصول الثابتة و الاهتلاكات

نقوم بتعديل القيم التاريخية للأصول الثابتة و الاهتلاكات باستعمال الأرقام القياسية العامة .

فقيمة الأصول الثابتة تعدل وفق العلاقة التالية (حنان، 2003، صفحة 91):

القيمة التاريخية المعدلة = القيمة التاريخية X (الرقم القياسي في تاريخ إعداد القوائم المالية ÷ الرقم القياسي العام في تاريخ نشأة البند).

أما بالنسبة لشركة تضامن البركة سنقوم بتعديل أصولها الثابتة وفق العلاقة السابقة.

فمثلا تعديل قيمة المباني باستعمال العلاقة السابقة نجد أن:

القيمة التاريخية المعدلة للمباني = القيمة التاريخية للمبانيX (الرقم القياسي نهاية 2016÷الرقم القياسي العام في شهر ماي 2002).

وبنفس الطريقة نقوم بتعديل باقي الأصول وأقساط الاهتلاكات السنوية لها وفق الجدول رقم 02 في الملاحق. والذي أدرج ضمن الملاحق نظرا لحجمه الكبير.(انظر الملاحق).

فالمتمعن في قيم جدول التعديل المذكور أعلاه يلاحظ انه عند إدخال الأرقام القياسية العامة للأسعار كمعبر عن التضخم أو التغير في المستوى العام للأسعار. ومن خلال تعديل القيم التاريخية للأصول نلاحظ أن القيم الصافية للأصول الثابتة المعدلة زادت عن القيم التاريخية الصافية لمجموع الأصول الثابتة حيث بلغ مجموع الأصول الثابتة المعدلة 18881464.37دج في حين كان المجموع وفق التكلفة التاريخية يقدر بـــ 15358368.30دج . أي زيادة بنسبة تقارب 23% وهو ما يبرز تأثير التضخم على مجموع الأصول على امتداد فترات حيازة تلك الأصول؛ وهذا ما اتضح بعد تجانس قيمة وحدة النقد. كما يمكن استخلاص أيضا أن نسبة الزيادة تختلف على حسب مدة الحيازة. وهذا يرجع إلى استمرار ارتفاع مستويات الأسعار. فمثلا تسجل المباني المشتراة في سنة 2002 زيادة في قيمتها الصافية بنسبة 95% مقارنة بالتكلفة التاريخية، في حين كانت الزيادة في قيمة معدات النقل المشتراة في سنة 2016 بنسبة 5.55%. وهو ما يدل على أن نسبة الزيادة اختلفت حسب مدة الاحتفاظ بالأصل، فالأصل المحتفظ به لمدة طويلة أكثر عرضة للتغيرات في المستوى العام للأسعار؛ وقيمه التاريخية هي الأكثر تأثرا بارتفاع معدلات التضخم.

كما يتضح أيضا من خلال جدول تعديل التثبيتات عدم قدرة طريقة التكلفة التاريخية المعدلة على إحلال بعض التثبيتات المهتلكة كليا (قيمتها الصافية محاسبيا تساوي الصفر ومازالت قيد التشغيل). وبالتالي فلا تظهر قيمتها في المجموع الصافي لأصول الميزانية. في حين أن هذه التثبيتات مازالت في حيازة الشركة وتمارس أدوارها في العملية الإنتاجية للمؤسسة. وهو ما يؤخذ على هده الطريقة كنقطة سلبية في عدم قدرتها على تقييم الأصول وفق الطاقة الإنتاجية أو التشغيلية للأصل.

2-3 تعديل تكلفة البضاعة وتكلفة المواد الأولية المستهلكة

تقيم المؤسسة مخزوناتها وفق طريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO) وبالتالي فالمخزون في نهاية الفترة يكون اقرب إلى حد ما من التكلفة الجارية. فلمعرفة قيمة البضاعة المباعة والمواد الأولية المستهلكة يجب تعديل قيمة المخزون في نهاية الفترة، المخزون في بداية الفترة، مشتريات الفترة، بوحدة النقد المتجانسة.

فقيمة المخزون أول المدة تعدل قيمتها بالضرب في الرقم القياسي نهاية السنة مقسوما على الرقم القياسي في بداية السنة. أما الجزء المباع من المشتريات فيعدل وفق المعامل التالي: الرقم القياسي في نهاية السنة÷ متوسط الرقم القياسي خلال السنة.

ونفس العلاقة يمكن أن نعدل بها قيمة المخزون نهاية الفترة والمشتريات (القاضي و حمدان، 2007، صفحة 383).

جدول رقم (02) : تعديل قيمة المواد الأولية المستهلكة لسنة 2016 دج

البيـــــــــــــــان	التكلفة التاريخية	معامل التعديل	التكلفة التاريخية المعدلة
مخزون المواد الأولية في أول المدة	**9 204 676.65**	**188.9/199.4**	**9 716 318.28**
مشتريات المواد الأولية خلال الفترة	**68 736 301.48**	**195.3/199.4**	**70 179 306.27**
قيمة المواد الأولية للاستهلاك	**77 940 879.13**		**79 895 624.55**
مخزون المواد الأولية في أخر المدة	**26 137 978.13**	**195.3/199.4**	**26 686 701.68**
قيمة المواد الأولية المستهلكة	**51 803 000.00**		**53 208 922.87**

المصدر: من إعداد الباحثان

من خلال تعديل قيمة المواد الأولية المستهلكة نلاحظ أن قيمتها زادت بقيمة 1 405 922.87 دج إي بنسبة 2.7% مقارنة بالتكلفة التاريخية وهو ما يؤثر في النتيجة السنوية. في حين كان تغير المخزون آخر المدة اقل نظرا لانتهاج طريقة FIFO لنفاذ المخزون .

جدول رقم (03) : تعديل تكلفة البضاعة المباعة لسنة 2016 دج

البيـــــــــــــــان	التكلفة التاريخية	معامل التعديل	التكلفة المعدلة
مخزون البضائع في أول المدة	9 694 268.92	188.9/199.4	10 233 124.52
مشتريات البضائع خلال الفترة	116 460.00	195.3/199.4	118 904.88
قيمة البضائع للاستهلاك	9 810 728.92		10 352 029.4
مخزون البضائع في أخر المدة	1 163 728.92	195.3/199.4	1 188 159.48
تكلفة البضائع المباعة	**8 647 000.00**		**9 163 869.92**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على (حنان، كويسي، أبو عواد، والملاحق)

زادت قيمة البضائع المباعة بنسبة تقارب 06% بالنسبة للتكلفة التاريخية وهو ما يمثل قيمة البضائع لاستبدال البضائع المستنفذة.

2-4 حساب مكاسب أو خسارة القوة الشرائية لحيازة الأصول والخصوم النقدية

لحساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية لحيازة الأصول والخصوم النقدية لسنة 2016 . أولا يجب حساب صافي المركز النقدي في بداية الفترة، ثم نقوم بتعديل كافة البنود النقدية بمعامل تعديل يساوي إلى: ***الرقم القياسي في نهاية العام ÷ الرقم القياسي في تاريخ نشأة البند***. ونظرا لصعوبة معرفة تواريخ النشأة بدقة سوف نستعمل المتوسط السنوي للأرقام القياسية العامة وبالتالي يصبح معامل التعديل يساوي إلى الرقم القياسي العام نهاية السنة مقسوم على المتوسط السنوي للرقم القياسي العام.

أما من حيث معالجتها محاسبيا فسننتهج الرأي الذي يلقى قبولا عاما والمعتمد من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ومن هيئة معايير المحاسبة المالية. و الذي تعتبر مكاسب وخسائر القوة الشرائية العامة جزءا من صافي الدخل ويجب الاعتراف بها في بند منفصل في قائمة الدخل.

يترتب على التغير في المستويات العامة للأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد خسائر نتيجة الاحتفاظ بأصول نقدية وأرباح نتيجة لتواجد التزامات نقدية على المنشاة.كما تنتج مكاسب القوة الشرائية نتيجة الاحتفاظ بخصوم نقدية تزيد عن الأصول النقدية خلال فترة ارتفاع الأسعار.

جدول رقم (04) : حساب صافي البنود النقدية في بداية الفترة **دج**

البنود النقدية للأصول		البنود النقدية للخصوم	
البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
الزبائن	7892674.06	الأرباح المحتجزة	350934.49
الموردون المدينون	2474651.00	موردو المخزونات	22669155.25
اقتطاعات الضمان	481567.50	موردو التثبيتات	20529999.95
ضرائب ق.للاسترجاع	578633.36	الزبائن الدائنون	8038060.73
تسبيقات على الضرائب	8857.00	اشتراكات اجتماعية	240147.15
الحسابات الأخرى المدينة	237468.24	ضرائب واجبة الدفع	368027.42
الحساب الجاري	2934213.79	حسابات الخزينة الدائنة	81549.83
bnaحساب بنكي جاري	163721.52		
المجموع	**14 771 786.47**		**52 277 874.82**

جدول رقم(05):حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للبنود النقدية لسنة 2016 دج

البيان	المبلغ التاريخي	معامل التعديل	المبلغ المعدل
صافي البنود النقدية في بداية الفترة (مجموع الأصول النقدية – مجموع الخصوم النقدية)(01)	**–37 506 088.35**	**188.9/199.4**	**–39 590 862.98**
تضاف مصادر العناصر النقدية خلال الفترة			
مبيعات البضائع	14 909 400.00	195.3/199.4	15 222 398.15
مبيعات الأشغال	112 994 928.12	195.3/199.4	115 367 069.49
مبيعات الخدمات	2 032 350.00	195.3/199.4	2 075 015.82
المنتوجات الأخرى	3 040.89	195.3/199.4	3 104.73
مجموع المصادر (02)	**129 939 719.01**		**132 667 588.19**
تطرح استخدامات العناصر النقدية خلال الفترة			
مشتريات البضاعة	116 460.00	195.3/199.4	118 904.88
مشتريات المواد الأولية	68 736 301.48	195.3/199.4	70 179 306.27
مشتريات التموينات الأخرى	131 141.84	195.3/199.4	133 894.94
مشتريات الاستثمارات	2 309 000.00	195.3/199.4	2 357 473.63
مصاريف الخدمات الخارجية	51 050 046.43	195.3/199.4	52 121 757.59
المصاريف الخارجية الأخرى	140 666.24	195.3/199.4	143 619.29
مصاريف المستخدمين	3 362 697.43	195.3/199.4	3 433 291.69

الضرائب والرسوم	455 368.95	195.3/199.4	464 928.66
المصاريف التشغيلية الأخرى	199 006.52	195.3/199.4	203 184.33
مجموع الاستخدامات (03)	**126 500 688.89**		**129 159 361.28**
صافي المركز النقدي في نهاية السنة	**-34 067 058.23**		**-36 082 636.07**
أرباح القوة الشرائية (صافي المركز النقدي التاريخي- صافي المركز النقدي			**2 015 577.84**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزان المراجعة للشركة وعلى رضوان حلوه حنان ص102 والنشريات الخاصة بالأرقام القياسية العامة الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاءات

حققت الشركة مكاسب في القوة الشرائية العامة من جراء الاحتفاظ بالبنود النقدية قدرت ب 2015577.84دج.

2-5 تعديل قائمة الدخل لسنة 2016

يحسب الدخل في القائمة المعدلة وفق قاعدة تحقق الإيراد والربح عند البيع، ومن الطبيعي أن يختلف الربح المعدل عن الربح التاريخي. حيث يتطلب تعديل قائمة الدخل تعديل كل بنودها في نهاية السنة عن طريق ضرب بنودها بمعامل التعديل التالي: الرقم القياسي في نهاية السنة على الرقم القياسي في تاريخ نشأة البند (القاضي و حمدان، 2007، صفحة 379). ولعدم تمكننا من معرفة تواريخ نشأة البنود بدقة فسنقوم باستعمال متوسط الرقم القياسي السنوي مكان الرقم القياسي تاريخ نشأة البنود.

جدول رقم (06): تعديل قائمة الدخل لشركة تضامن البركة لسنة 2016 دج

البيان	مبلغ تاريخي	معامل التعديل	مبلغ معدل
مبيعات البضائع والأشغال	129 936 678.12	÷199.4	132 664 483.44
إنتاج السنة المالية	**936 678.12**		**132 664 483.44**
مشتريات مستهلكة	60 450 000.00	جدول رقم 03	-62 372 792.79
خدمات خارجية وإستهلاكات	51 190 712.67	÷199.4	-52 265 376.88
استهلاك السنة المالية	**854.51**		**-114 772 064.61**
القيمة المضافة للاستغلال	**18 164 823.61**		**17 892 418.83**
أعباء المستخدمين	-3 362 697.43	÷199.4	-3 433 291.69
الضرائب والرسوم	-455 368.95	÷199.4	-464 928.66
إجمالي فائض الاستغلال	**14 346 757.23**		**13 994 198.48**
المنتجات العملياتية الأخرى	3 040.89	÷199.4	3 104.73
الأعباء العملياتية الأخرى	-199 006.52	÷199.4	-203 184.33
مخصصات الاهتلاكات	-8 049 879.12	ملحق 01	-9 763 959.76
النتيجة العملياتية	**6 100 912.48**		**4 030 159.12**
الإيرادات المالية			
الأعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب	**6 100 912.48**		**4 030 159.12**

الضرائب على النتائج			
النتيجة الصافية للأنشطة	**6 100 912.48**		**4 030 159.12**
الإيرادات غير العادية			
الأعباء غير العادية			
النتيجة غير العادية			
النتيجة الصافية	**6 100 912.48**		**4 030 159.12**
مكاسب القوة الشرائية العامة			**2 015 577.84**
نتيجة الدورة بعد مكاسب القوة الشرائية			**6 045 736.96**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على قائمة دخل الشركة وعلى رضوان حلوه حنان و كويسي علي ص 165 والأرقام القياسية

نلاحظ أن النتيجة المعدلة تختلف عن النتيجة التاريخية بفارق معتبر؛ إي أن النتيجة الصافية نقصت في ضوء تعديل أرقام قائمة الدخل بالأرقام القياسية العامة بنسبة 34% بعد استبعاد مكاسب القوة الشرائية للعناصر النقدية. وهو ما يؤكد أن النتيجة التاريخية تعطي أرقاما تضخمية مما يعرض المؤسسة إلى جملة من الضرائب الإضافية من جراء إهمال التغير في المستوى العام للأسعار أو التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد. وهو ما يظهر جليا عندما استبعدنا اثر التضخم من قائمة الدخل في ظل استخدام محاسبة التضخم أو التغير في المستوى العام للأسعار. حيث كان لمكاسب القوة الشرائية العامة التي حققتها البنود النقدية الأثر البالغ في قيمة الأرباح المصرح بها في قائمة الدخل.

6-2 تعديل قائمة المركز المالي لشركة تضامن البركة لسنة 2016

نقوم بتعديل كافة البنود غير النقدية في قائمة المركز المالي وفق المعادلة التالية:

قيمة البند المعدلة = القيمة التاريخية * الرقم القياسي تاريخ إعداد القوائم المالية ÷ الرقم القياسي في تاريخ نشأة البند.

جدول رقم (07): تعديل ميزانية الأصول لسنة 2016 دج

الأصول	المبالغ التاريخية	معامل التعديل	المبالغ المعدلة
الأصول غير الجارية			
الأراضي	750 000.00	ملحق رقم 01	1 462 448.66
المباني	666 583.33	ملحق رقم 01	1 299 791.86
التثبيتات العينية الأخرى	13 160 307.85	ملحق رقم 01	16 123 223.84
التثبيتات الجاري انجازها	6 918 123.96	195.3÷199.4	7 063 358.51
التثبيتات المالية			
مجموع الأصول غير الجارية	**21 495 015.14**		**25 948 822.87**

الأصول الجارية			
المخزونات	27 301 707.05		27 874 861.16
الحقوق والاستخدامات المماثلة		جدول رقم2 و3	
الزبائن	7 068 420.77		7 068 420.77
أعباء معاينة مسبقا	23 337.92	-	23 827.86
المدينون الآخرون	3 687 399.93	195.3÷199.4	3 687 399.93
الضرائب وما يماثلها	747 957.63	-	747 957.63
الأموال الجاهزة		-	
خزينة الأصول	27 969 629.42		27 969 629.42
مجموع الأصول الجارية	**66 798 452.72**		**67 372 096.77**
مجموع الأصول	**88 293 467.86**		**93 320 919.64**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على قائمة المركز المالي للشركة و رضوان حلوه حنان و كويسي علي ص 167 والأرقام القياسية العامة

تعتبر الأعباء المعاينة مسبقا والتي تخص مصاريف الإيجار والتأمين ضمن الأصول غير النقدية وبالتالي يجرى عليها التعديل.

جدول رقم (08) :تعديل ميزانية الخصوم لسنة 2016 دج

الخصوم	المبالغ التاريخية	معامل التعديل	المبالغ المعدلة
رأس المال الخاص			
رأس المال الصادر	8 700 000.00	102.26÷199.4	16 964 404.46
احتياطات			
فارق إعادة التقييم			
نتائج رهن التخصيص	**6 100 912.48**	-	**2 863 959.8**
الترحيل من جديد (الأرباح قيد التخصيص)	350 934.49	-	350 934.49
المجموع 01	**15 151 846.97**		**20 179 298.75**
الخصوم غير الجارية			
المجموع 02			
الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات الملحقة	2 290 518.82	-	2 290 518.82
الضرائب	2 484 136.49	-	2 484 136.49
الدائنون الآخرون	68 366 965.58	-	68 366 965.58
خزينة الخصوم			
المجموع 03	**73 141 620.89**		**73 141 620.89**
المجموع الكلي للخصوم	**88 293 467.86**		**93 320 919.64**

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على قائمة المركز المالي للمنشاة و حنان 2003 والأرقام القياسية العامة

يهدف تعديل قائمة المركز المالي وفق وحدة النقد المتجانسة أو التكلفة التاريخية المعدلة إلى إظهار المركز المالي الحقيقي للمنشاة بعد استبعاد اثر الفجوات التضخمية من القوائم المالية باستخدام الأرقام القياسية العامة. فعملية التعديل وفق النموذج تبرز مدى قدرة الشركة على المحافظة على القوة الشرائية لرأسمالها المستثمر حسب المفهوم المالي للمحافظة على رأس المال. فالملاحظ من البيانات السابقة انه كان لعملية تعديل قائمة المركز المالي الأثر الايجابي على قيمة التثبيتات و المخزونات ، حيث بلغ مجموع القيم الصافية للتثبيتات بعد استبعاد الاهتلاكات 25948822.87دج زادت بنسبة تقارب 20% عن التكلفة التاريخية بقيمة 21495015.14دج. أما المخزونات فحققت القيم المعدلة وفق المستوى العام للأسعار زيادة بنسبة 02% وهو ما يمثل اثر التضخم. نعتمد بند النتائج رهن التخصيص كمتمم حسابي في قائمة المركز المالي المعدلة تظهر من خلاله اثر الاختلاف بين مجموعي البنود غير النقدية للأصول مع مجموع البنود غير النقدية للالتزامات. فمن خلال تعديل قائمة المركز المالي لشركة البركة كان الفرق بين النتيجة التاريخية والنتيجة المعدلة يساوي إلى 3236952.68دج وهو يمثل الفرق بين مجموعي الأصول غير النقدية والخصوم غير النقدية التاريخية والمعدلة. وهذا بمعنى أن الفارق بين الأصول غير النقدية المعدلة والخصوم غير النقدية المعدلة اقل من الفارق الذي نتج عن المقارنة بين الأصول غير النقدية التاريخية والالتزامات غير النقدية التاريخية بقيمة 3236952.68دج . وهو راجع إلى احتفاظ المؤسسة بالأصول غير النقدية.

الخاتمة

وفي الختام وحوصلة لما سبق يمكن القول أن محاسبة المستوى العام للأسعار قد تم اقتراحها من قبل بعض المنظمات المهنية للمحاسبة كمقياس ملائم يستخدم في المنشآت المختلفة في ظل ظروف التضخم الاقتصادي أو الارتفاع في المستويات العامة للأسعار. وقد استطاعت هذه الطريقة أن تحقق بعض الميزات والتحسينات مما جعلها تحضى بالقبول من قبل الكثير في الأوساط المهنية . ولكنها في الوقت نفسه كانت عرضة للعديد من الانتقادات من قبل البعض منهم، كما أنها كانت عرضة للقبول تارة والرفض تارة أخرى من قبل الهيئات المهنية المحاسبية أيضا. على غرار الحكومة البريطانية التي عمدت إلى تشكيل لجنة خاصة بمحاسبة التضخم عرفت باسم لجنة "ساندیلاندز" إلا أنها سرعان ما أصدرت تقريرها عام 1975 رفضت بموجبه محاسبة القوة الشرائية العامة وأقرت بمحاسبة القيمة الجارية، بشكل مشابه لما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية (القاضي و حمدان، 2007، صفحة 401).

ومن خلال معاينة الفروق التي أحدثتها عملية تعديل أرقام القوائم المالية باستخدام وحدة النقد المتجانسة، يمكن القول أن نموذج التكلفة التاريخية المعدلة أدى إلى استبعاد اثر التضخم على بنود القوائم المالية عموما ولو بصفة جزئية. وهو ما يساعد مستخدمي المعلومات المالية والمحاسبية على مقارنة القوائم المالية المختلفة أو لدورات مختلفة مما يسمح باتخاذ القرارات الملائمة.

كما أن النموذج المستخدم قد أدى هدفه المنشود وهو المحافظة على رأس المال النقدي أو القوة الشرائية لرأس المال، من خلال عملية التعديل وفق وحدة النقد المتجانسة .كما أظهرت النتائج أن بنود القوائم المالية تظهر بقيم اقرب إلى القيم الحقيقية ، كما أظهرت رأس المال على أساس القوة الشرائية العامة . يمثل الربح المحقق وفق هذا النموذج المبلغ الممكن توزيعه دون المساس بالقوة الشرائية لرأس المال. في حين تشكل مكاسب وخسائر القوة الشرائية عنصرا مبهما من حيث الدلالة وطريقة

المعالجة؛ فمثلا سياسة الاستدانة في فترات التضخم أو ارتفاع المستوى العام للأسعار تحقق مكاسب القوة الشرائية العامة وهو ما يعارض إلى حد ما التوجه الاقتصادي. وهذا ما شكل سببا من أسباب انتقاد نموذج التكلفة التاريخية المعدلة.

واستناداً إلى ما تقدم يمكن القول أن مفهوم المحافظة على رأس المال النقدي وقياس الربح على أساس القوة الشرائية العامة لوحدة النقد، بالرغم من انه يحقق المحافظة على القوة الشرائية العامة لرأس المال بتاريخ إعداد القوائم المالية إلا أن عائد رأس المال منخفضا وفق هذا النموذج ولا يلبي رغبات المساهمين وذوي المصلحة. كما أن اعتماد الأرقام القياسية العامة للتعبير عن تغيرات الأسعار قد يكون في حد ذاته مضللا؛ لان المؤسسات عادة ما تتأثر بتغيرات أسعار الأصول التي تتعامل بها أو تستخدما فقط. أي أن الأرقام القياسية العامة لا يمكنها دائما التعبير عن تغير مستويات الأسعار، وبالتالي رفض الفرضية الأولى. وأما فيما يخص المؤسسة محل الدراسة، فمن خلال تعديل البيانات اتضح أن المؤسسة كانت قد تحملت ضرائب إضافية محسوبة على ربح قائمة الدخل الربح المعدة وفق التكلفة التاريخية يتضمن مكاسب قوة الشرائية كما أنها ستوزع أرباح وهمية غير حقيقة كذلك مما يؤثر في قيمة رأس مال المنشاة.كما يمكن القول أيضا أن المعالجة المالية للتغير في الأسعار وفق هذا المفهوم هي معالجة جزئية ولي ست كاملة. ومن ثم لا يمكن اعتبار أن هذا المفهوم هو المفهوم الأمثل للمحافظة على رأس المال.

المصادر والمراجع:

1. الوقاد ، سامي محمد، 2011، نظرية المحاسبة ، طبعة أولى، دار المسيرة ؛ عمان الأردن .
2. عبد العال، احمد رجب ، سرايا، محمد السيد، 1999، المحاسبة المالية المتقدمة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية مصر.
3. داود، حسام علي، 2010، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان الأردن.
4. القاضي، حسين ، حمدان، مأمون، 2007، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
5. الشيرازي، عباس مهدي، 1990، نظرية المحاسبة، طبعة أولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
6. حنان، رضوان حلوه، 2003، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر الطبعة الأولى.
7. طالب، مهند مجيد،2016، انعكاسات التغيرات في المستوى العام للأسعار على مدى ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية – دراسة ميدانية على بعض الشركات المساهمة العراقية، مجلة الدنانير العراقية ، العدد9.
8. بالرقي، تيجاني، 2008، القياس في المحاسبة ماهيته وقيوده ومدى تأثره بالتضخم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08.
9. احمد قايد، نور الدين، 2013، الأساليب المحاسبية لمعالجة اثر التضخم على القوائم المالية، ملتقى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي أيام 5،6 ماي 2013.
10. محمد يسن ، ياسر عبد المجيد ، 2018، اثر مبدأ التكلفة التاريخية والتغير في الأسعار على القوائم المالية بالقطاع الصناعي السوداني، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة شندي السودان.
11. سي محمد ،لخضر،2017، أسس قواعد التقييم المحاسبي – دراسة تحليلية نقدية، أطروحة دكتوراه علوم في المحاسبة، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر .
12. أبو عواد، موسى علي، 1991، القوائم المالية المعدلة حسب المستوى العام للأسعار وأثرها على دلالة النسب المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية.

13. كويسي، محمد، 2011، آثار التضخم المالي على القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر .

14. المنشورات الخاصة بمؤشرات الأسعار الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

15. Davidson , Sidny, Weil ,Roman L , 1975, Inflation Accounting what will general price – Level Adjusted Statement Show, (electronic version) Financial Analysts Journal, Vol 31 Issue 1, from http://web1.epnet.com/search.asp.

الملاحق

الملحق رقم 01: جدول تعديل قيم التثبيتات وفق التكلفة التاريخية المعدلة.

تكلفة تاريخية / التثبيت	تاريخ الحيازة	قيمة تاريخية أو دفترية	قسط اهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية نهاية السنة
اراضي				
TERRAINS	05/02/2002	750 000,00		750 000,00
مباني صناعية				
CONSTRUCTION INDUSTRIEL	05/02/2002	950 000,00	19 000,00	666 583,33
معدات وادوات صناعية		26 113 769,02	3 392 694,43	7 638 264,08
RETRO CHARGEUR CASE	19/05/2011	5 141 189,02	428 432,43	0,00
NIEAU AUTOMATIQUE DE CHANTIER	29/03/2012	59 840,00	8 976,00	14 204,00
PELLE HYDRAULIQUE	29/04/2012	12 500 000,00	1 875 000,00	3 750 000,00
SETERNE GALV 300 L	18/07/2012	152 200,00	22 830,00	51 367,50
CHARGEUSE SUR PNEUS SEM	13/09/2012	5 550 000,00	832 500,00	1 942 500,00
NIVEAU AUTOMATIQUE DE CHANTIER	21/11/2012	67 340,00	10 101,00	26 094,25
BRISE ROCHE MS700H+Accessoires	06/01/2013	1 900 000,00	190 000,00	1 155 833,33
NIVEAU AUTOMATIQUE DE CHANTIER	25/04/2013	50 200,00	7 530,00	22 590,00
MOTEUR FONTE 132 KW 4P	18/09/2016	693 000,00	17 325,00	675 675,00
معدات النقل		25 700 923,46	4 638 184,69	6 303 520,89
CAMION HD65 ABENNE	13/06/2006	1 383 076,92	0,00	0,00
TOYOTA COROLA	14/05/2007	800 000,00	0,00	0,00
CAMION FRIGO HUNDAY	22/06/2007	1 904 273,50	0,00	0,00
TRACTEUR ROUTIER 4X2	31/07/2010	6 670 000,00	0,00	0,00
CITERNE DE CARBURANT	24/08/2010	2 947 863,25	0,00	0,00

0,00	**90 000,00**	**1 080 000,00**	**30/05/2011**	YARIS 5 PLAES 1300
0,00	**178 000,00**	**1 780 000,00**	**28/06/2011**	HD65 BENNE
0,00	**990 000,00**	**5 940 000,00**	**26/10/2011**	CAMION DAEWOO
208 250,00	**357 000,00**	**1 785 000,00**	**18/07/2012**	SEMI RTEMORQUE
437 500,00	**750 000,00**	**3 750 000,00**	**18/07/2012**	SEMI REMORQUE
1 214 596,25	**971 677,00**	**4 858 385,00**	**04/04/2013**	CAMION A BENNE 6X4 18M3
1 033 390,31	**387 521,37**	**1 937 606,84**	**04/09/2014**	HILUX LEGEND7 DC-4X2-R2 AVEC CLIM GRIS
1 235 484,33	**344 786,32**	**1 723 931,62**	**04/08/2015**	PICK-UP S/C 4X2 BLANC
881 500,00	**246 000,00**	**1 230 000,00**	**11/08/2015**	YARIS TOUCH ESSENCE FE 02 GRIS
1 292 800,00	**323 200,00**	**1 616 000,00**	**13/01/2016**	AURIS 5 PLACES 1300 CC ESS NRE 180-MG BLANC
9 763 959,76	**8 049 879,12**	**67 219 906,15**	**المجموع الكلي**	
القيمة الصافية المعدلة	**قسط اهتلاك معدل**	**التكلفة التاريخية المعدلة**	**معامل التعديل**	**تكلفة تاريخية معدلة / التثبيت**
				اراضي
1 462 448,66	**0,00**	**1 462 448,66**	**102.6 ÷199.4**	TERRAINS
				مباني صناعية
1 299 791,86	**37 048,70**	**1 852 434,97**	**102.6 ÷199.4**	CONSTRUCTION INDUSTRIEL
9 065 106,03	**4 155 211,97**	**32 117 147,53**		**معدات وادوات صناعية**
0,00	**578 790,15**	**6 945 481,64**	**147.6 ÷199.4**	RETRO CHARGEUR CASE
17 450,88	**11 027,82**	**73 518,77**	**162.3 ÷199.4**	NIEAU AUTOMATIQUE DE CHANTIER
4 551 125,99	**2 275 562,99**	**15 170 419,96**	**164.3 ÷199.4**	PELLE HYDRAULIQUE
63 031,87	**28 014,17**	**186 761,11**	**162.5 ÷199.4**	SETERNE GALV 300 L
2 333 340,36	**1 000 003,01**	**6 666 686,75**	**166.0 ÷199.4**	CHARGEUSE SUR PNEUS SEM TYPE 650
31 194,21	**12 075,18**	**80 501,18**	**166.8 ÷199.4**	NIVEAU AUTOMATIQUE DE CHANTIER
1 358 921,97	**223 384,43**	**2 233 844,34**	**169.6 ÷199.4**	BRISE ROCHE MS700H+Accessoires
26 481,16	**8 827,05**	**58 847,03**	**170.1 ÷199.4**	NIVEAU AUTOMATIQUE DE CHANTIER

683 559,59	**17 527,17**	**701 086,76**	**197.1 ÷199.4**	MOTEUR FONTE 132 KW 4P
7 054 117,81	**5 571 699,09**	**31 199 647,55**		**معدات النقل**
0,00	**0,00**	**2 401 894,60**	**÷199.4 114.82**	CAMION HD65 ABENNE
0,00	**0,00**	**1 337 133,28**	**119.3 ÷199.4**	TOYOTA COROLA
0,00	**0,00**	**3 182 834,33**	**119.3 ÷199.4**	CAMION FRIGO HUNDAY
0,00	**0,00**	**9 540 875,18**	**139.4 ÷199.4**	TRACTEUR ROUTIER 4X2
0,00	**0,00**	**4 151 157,71**	**141.6 ÷199.4**	CITERNE DE CARBURANT
0,00	**121 585,37**	**1 459 024,39**	**147.6 ÷199.4**	YARIS 5 PLAES 1300
0,00	**240 468,83**	**2 404 688,35**	**147.6 ÷199.4**	HD65 BENNE
0,00	**1 287 710,37**	**7 726 262,23**	**153.3 ÷199.4**	CAMION DAEWOO
255 538,77	**438 066,46**	**2 190 332,31**	**162.5 ÷199.4**	SEMI RTEMORQUE
536 846,15	**920 307,69**	**4 601 538,46**	**162.5 ÷199.4**	SEMI REMORQUE
1 423 812,42	**1 139 049,93**	**5 695 249,67**	**170.1 ÷199.4**	CAMION A BENNE 6X4 18M3
1 189 024,97	**445 884,37**	**2 229 421,83**	**173.3 ÷199.4**	HILUX LEGEND7 DC-4X2-R2 AVEC CLIM GRIS
1 333 092,94	**372 025,93**	**1 860 129,68**	**184.8 ÷199.4**	PICK-UP S/C 4X2 BLANC
951 142,32	**265 435,06**	**1 327 175,32**	**184.4 ÷199.4**	YARIS TOUCH ESSENCE FE 02 GRIS
1 364 660,24	**341 165,06**	**1 705 825,30**	**188.9 ÷199.4**	AURIS 5 PLACES 1300 CC ESS NRE 180-MG BLANC
18 881 464,37	**9 763 959,76**	**8 049 879,12**		**المجموع الكلي**

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المؤسسة النشرات المتعلقة بالأرقام القياسية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات.